حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

الوحدة الثالثة عشرة

الحكم الوضعي

يتوقع منك أخي الطالب بعد دراسة هذه الوحدة أن:

١- تُميِّزَ بين الأحكام التكليفية والوضعية.
٢- تعرف أقسام الأحكام الوضعية.
٣- تُميِّزَ بين أقسام الحكم الوضعي.
٤- تَحْذَر من إفساد العمل وتحرص على تصحيحه.
٥- تُدرِكَ حكم فعل العقود والعبادات الفاسدة عمدًا.
٦- تعرف أسباب الرخص الشرعية.
٧- تُميِّزَ بين مواضع الرخصة والعزيمة.
٨- تُدرِكَ سماحة الشريعة وتيسيرها في مواضعها الصحيحة.
٩- تعرف أحكام الرخصة.
١٠- تُقارِنَ بين الحكم الوضعي والتكليفي.
١١- تعرف أركان الحكم.
١٢- تُميِّزَ بين المكلف وغيره.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

تمهيد

إذا صلى فارس صلاة الظهر الساعة العاشرة صباحًا، فما مدى صحة صلاته؟

صلاته فاسدة

لماذا؟ لأنه لم يصلها في وقتها الذي حدده الشرع.

إذا صامت امرأة حائض في رمضان، فما مدى صحة صيامها؟

صومها فاسد

لماذا؟ لكونها حائض، وشرط صحة الصيام خلو المرأة من الحيض.

أفهم من هذا أن هناك علامات وضعها الشارع أعرف بها صحة العمل من فساده، ومتى يجب ومتى لا يجب، ونحو ذلك، وهذه العلامات هي التي يصطلح الأصوليون على تسميتها بـ: (الحكم الوضعي).

تعريف الحكم الوضعي

هو: ما دل عليه خطاب الشرع المتعلق بجعل الشيء سببًا لشيء، أو شرطًا له، أو مانعًا منه، أو كونه صحيحًا أو فاسدًا، أو رخصة أو عزيمة.

شرح التعريف

المقصود بالحكم الوضعي أن الله تعالى وضع أشياء ونصبها علامة على إثبات حكم أو نفيه أو صحته أو فساده، أو كونه رخصة أو عزيمة، فالحكم يوجد ويكون صحيحًا بوجود سببه، وتوفر شرطه، وانتفاء مانعه، وينتفي أو يكون فاسدًا بانتفاء سببه، أو تخلف شرطه، أو وجود مانعه، وقد يكون في بعض الأحوال رخصة وفي بعضها عزيمة بحسب ما يضعه الشارع من أحكام للأحوال المختلفة.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

فكر

لم سميت هذه الأحكام بالأحكام الوضعية؟

لأن الله- سبحانه و تعالى- وضع أشياء ونصبها علامة على إثبات حكم أو نفيه أو صحته أو فساده أو كونه رخصة أو عزيمة.

أقسام الحكم الوضعي

اختلف الأصوليون في عدد أقسام الحكم الوضعي، وأشهر ما يعد من الأحكام الوضعية ما يأتي:

١. السبب.

٢. الشرط.

٣. المانع.

٤. الصحة.

٥. الفساد والبطلان.

٦. الرخصة.

٧. العزيمة.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

وإليك بيانها بالتفصيل:

أولاً السبب

السبب لغةً: كل شيء يتوصل به إلى غيره.

واصطلاحاً: ما يلزم من وجوده الوجود، ويلزم من عدمه العدم لذاته. ومعناه: أن السبب إذا وُجِد وجد الحكم، وإذا تخلف تخلف الحكم.

أمثلته

المثال الأول

الوقت، فقد جعله الله سبباً لوجوب إقامة الصلاة، قال تعالى: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ ﴾ [الإسراء: ٧٨]، فإذا وُجِد الدُّلُوك وهو زوال الشمس وُجِد الحكم، وهو وجوب إقامة صلاة الظهر على المكلف، وإذا لم يوجد الدلوك لم يوجد الحكم.

المثال الثاني

قال تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

السبب الوارد في هذه الآية: شهود الشهر، أي شهر رمضان الكريم.

الحكم المترتب على وجوده: وجوب الصوم.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

ثانياً الشرط

الشرط لغة: العلامة.

واصطلاحاً: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.

أمثلته

المثال الأول

الطهارة للصلاة، شرط في صحتها، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ [المائدة: ٦]، فإذا انعدمت الطهارة لم تصح الصلاة، وإذا وجدت الطهارة لا يلزم من وجودها وجود الحكم – وهو صحة الصلاة – لكونه صلى قبل دخول الوقت مثلا.

المثال الثاني

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧].

الشرط الوارد في هذه الآية ..... **الاستطاعة.** .....

الحكم المترتب على عدمه ..... **وجوب الحج** .....

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

ثالثاً المانع

المانع لغة: الحاجز بين شيئين.

واصطلاحاً: ما يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته.

والمعنى: أن أسباب الحكم إذا كانت متوفرة فمقتضى ذلك أن يوجد الحكم، ولكن قد يأتي مانع يمنع من الحكم.

أمثلته

المثال الأول

الحدَث، فقد جعله النبي ﷺ مانعًا من صحة الصلاة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»[1].

المثال الثاني

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم عن النبي ﷺ قال: «ليس للقاتل شيء، وإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه، ولا يرث القاتل شيئاً»[2].

المانع الوارد في هذا الحديث ..... القتل.

الحكم المترتب على وجوده ..... المنع أو الحرمان من الارث.

الحلول اون لاين
hulul.online

رابعاً الصحة

الصحيح لغة: السليم من المرض.

واصطلاحاً: ما ترتبت آثار فعله عليه في العبادات أو العقود.

إطلاقات الصحة

تطلق الصحة على أمرين:

الأمر الأول: الصحة في العبادات.

فالصحيح من العبادات: كل عبادة أديت امتثالاً لأمر الشارع، فبرئت بها الذمة، وسقط بها الطلب.

(١) رواه البخاري برقم (٤٥٩٦)، ومسلم برقم (٢٢٥).

(٢) رواه أبو داود برقم (٤٥٦٤)، والبيهقي برقم (١٢٢٤٠).

ولا تكون العبادة صحيحة إلا بتمام شروطها وانتفاء موانعها.

مثال ذلك: أن يفعل صلاة الظهر في وقتها تامة شروطها وأركانها وواجباتها؛ فعند ذلك تصح صلاته، فتبرأ بها ذمته، ولا يطالب بإعادتها مرة أخرى.

فالعبادة لا بد أن تكون موافقة لما أمر به الشرع، والدليل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد». (١)

قال ابن رجب رحمه الله تعالى: فهذا الحديث بمنطوقه يدل على أن كل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود، ويدل بمفهومه على أن كل عمل عليه أمره فهو غير مردود، والمراد بأمره ههنا دينه وشرعه...، فالمعنى إذاً أن من كان عمله خارجًا عن الشرع ليس متقيدًا بالشرع فهو مردود.

قال: فمن كان عمله جاريًا تحت أحكام الشريعة موافقًا لها فهو مقبول، ومن كان خارجًا عن ذلك فهو مردود. (٢)

الأمر الثاني: الصحة في العقود والمعاملات

والصحيح من العقود: ما ترتب الأثر المقصود من العقد عليه.

ولا يكون العقد صحيحًا إلا بتمام شروطه وانتفاء موانعه، ومثال ذلك: أن يشتري سيارة؛ مراعيًا في شرائها شروط صحة البيع؛ فعند ذلك يصح البيع وتترتب آثار هذا الشراء عليه؛ فتنتقل ملكية السيارة إليه؛ فيباح له الانتفاع بها بالركوب وغيره، والتصرف فيها بما يريد من بيع وهبة وغيرها، وتنتقل ملكية الثمن للبائع، فله التصرف فيه بما شاء.

فكر

على ضوء فهمك وبأسلوبك: اكتب تعريفًا اصطلاحيًا لكل مما يأتي مستفيدًا من التعريف المُعطى:

أ- الصحة: ما ترتب أثره الشرعي على فعله سواء في العبادات أو العقود.

ب- الصحة في العبادات: كل عبادة أديت امتثالاً لأمر الله تعالى، فبرئت بها الذمة، وسقط بها الطلب.

ج- الصحة في العقود والمعاملات: ما ترتب الأثر المقصود من العقد عليه.

(١) رواه مسلم برقم (١٧١٨)، وذكره البخاري معلقًا مجزومًا به في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول ﷺ من غير علم فحكمه مردود، وفي لفظ لهما: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد»، رواه البخاري برقم (٢٦٩٧)، ومسلم في الموضع السابق ولفظه: ما ليس منه.

(٢) جامع العلوم والحكم ١/ ١٧٧.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك : اجمع ما لا يقل عن ثلاث صور للعبادات الصحيحة، والعقود الصحيحة

م	عبادات صحيحة	عقود صحيحة
١	الصلاة في أوقاتها بشروطها وأركانها	إيجار منزل مستوفيًا الشروط.
٢	الصوم في رمضان بشروطه وأركانه.	بيع سيارة مراعيًا شروط البيع.
٣	الحج في وقته بشروطه وأركانه.	بيع حصانًا مراعيًا الشرط.

خامساً الفساد

الفساد لغة : تغير الشيء من حالته السليمة إلى حالة السقم.

واصطلاحاً : ما لا تَتَرَتَّبُ آثار فعله عليه في العبادات أو العقود.

إطلاقات الفساد

يطلق الفساد على أمرين:

الأمر الأول : الفساد في العبادات

فالفاسد من العبادات : كل عبادة أديت على وجه غير موافق للشرع، فلا تبرأ بها الذمة، ولا يسقط بها الطلب.

وتكون العبادة فاسدة إذا فعلها غير مراع لشروطها وأركانها، أو مع وجود بعض موانع صحتها؛ من غير عذر له في ذلك.

مثال ذلك : أن يصلي العصر قبل دخول وقتها، أو من غير وضوء، أو مع تعمد ترك بعض أركانها أو واجباتها؛ ففي هذه الحالة لا تصح صلاته، ولا تبرأ بها ذمته، ويطالب بإعادتها مرة أخرى.

الأمر الثاني : الفساد في العقود والمعاملات

والفاسد من العقود : ما لا يترتب الأثر المقصود من العقد عليه.

ويكون العقد فاسدًا إذا فعله غير مراع لشروطه وأركانه، أو مع وجود بعض موانع صحته، ومثال ذلك : أن يشتري سيارة بغير رضا صاحبها؛ فعند ذلك لا يصح البيع ولا تترتب آثار هذا الشراء عليه؛ فلا تنتقل ملكية السيارة إليه؛ ولا يباح له الانتفاع بها بركوب أوغيره، ولا التصرف فيها ببيع ولا هبة ولا غير ذلك.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

حكم فعل العبادات والعقود الفاسدة

كل فاسد من العبادات والعقود والشروط فإنه محرّم؛ لأن ذلك مِنْ تعدِّي حدود الله، واتخاذ آياته هزؤاً، ولأن النبي ﷺ أنكر على من اشترطوا شروطاً ليست في كتاب الله، فعن عائشة ﵂ قالت: قال النبي ﷺ: «ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله؟! ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل. وإن كان مئة شرط، قضاءُ الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق».[1]

فكر

١- على ضوء فهمك وبأسلوبك: اكتب تعريفًا اصطلاحيًا لكل مما يأتي مستفيدًا من التعريف المُعطَى:

أ- الفساد: ما لا تترتب عليه آثار فعله عليه في العقود أو العبادات.

ب- الفساد في العبادات: كل عبادة أديت على وجه غير موافق للشرع، فلا تبرأ بها الذمة، ولا يسقط بها الطلب.

ج- الفساد في العقود والمعاملات: ما لا يترتب الأثر المقصود من العقد عليه.

٢- بيِّن رأيك فيما يأتي مع ذكر السبب:

أ- شخص سمع أن لكل مجتهد أجرًا؛ فصلى الفجر أربع ركعات.

فسدت صلاته، لأنه لم يراعي شروطها وأركانها.

ب- اجتمع سبعة أشخاص في أحد المساجد يرقصون ويغنون، ويقولون: نتعبد لله بذلك.

ليست بعبادة لأنها لم توافق ما أمر به الشارع

(١) رواه البخاري برقم (٢١٥٥)، ومسلم برقم (١٥٠٤).

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك : اجمع ما لا يقل عن ثلاث صور للعبادات الفاسدة، والعقود الفاسدة :

م	عبادات فاسدة	عقود فاسدة
١	الصلاة بغير طهارة.	طفل يبيع سيارة.
٢	صوم الحائض	رجل يأجر دار غيره دون إذنه.
٣	الحج في غير أيام الحج.	مجنون باع هاتفًا.

سادسًا العزيمة

العزيمة لغةً :مشتقة من العزم، وتطلق على معنيين:

المعنى الأول: القصد المؤكد، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ [طه: ١١٥]،أي: قصداً بليغاً متأكداً، ومنه سمي بعض الرسل عليهم السلام « أولو العزم ».

المعنى الثاني: القطع، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، أي: إذا قطعت الرأي فتوكل على الله في إمضاء أمرك.

واصطلاحاً: الحكم الثابت بدليل شرعي خالٍ عن مُعارض.

شرح التعريف

الحكم الثابت: ويخرج غير الثابت وهو المنسوخ؛ لأنه ليس مشروعاً أصلاً فلا يسمى عزيمة، ويتناول جميع الأحكام التكليفية.

بدليل شرعي: يخرج الثابت بدليل عقلي، فإنه لا تستعمل فيه العزيمة ولا الرخصة.

خالٍ عن مُعارض: بأن لايثبت دليل شرعي يخالف هذا الحكم.

مثالها

وجوب الصلاة تامةً في أوقاتها في الحضر، ووجوب صوم رمضان، وتحريم شرب الخمر، وجواز البيع والإجارة وغير ذلك.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

حكم العمل بالعزيمة

العمل بالعزيمة واجب؛ لأنها الأصل وثبتت بالدليل الشرعي، ولا يجوز تركها إلا إذا وجد مُعارض أقوى فيعمل به وهذا مايسمى بالرخصة.

سابعاً الرخصة

الرخصة لغةً: مشتقة من الرخص وهو اليسر والسهولة.

واصطلاحاً: ما ثبت على خلاف دليل شرعي لِمُعَارض راجح.

شرح التعريف

ما ثبت على خلاف دليل: احترازًا مما ثبت على وفق الدليل فإنه لا يسمى رخصة بل عزيمة كالصوم في الحضر.

لمعارض راجح: احترازًا مما كان لمعارض غير راجح، إما مساو، أو قاصر عن المساواة فإن كان مساوياً لزم التوقف حتى يثبت المرجِّح، وإن كان قاصراً عن مساواة الدليل الشرعي فلا يؤثر، وتبقى العزيمة على حالها.

مثالها

قصر الصلاة الرباعية في السفر، والجمع بين الصلاتين في السفر والمطر، وإباحة أكل الميتة للمضطر، وغير ذلك.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

أسباب الرخصة

للرخصة أسباب سبعة، بيانها فيما يأتي:

	سبب الرخصة	الأمثلة
١	السفر	١ – قصر الصلاة الرباعية. ٢ – الفطر في رمضان للمريض والمسافر. ٣ – المسح ثلاثة أيام على الخف ٤ – الجمع بين صلاتين
٢	المرض	١ – التيمم عند التضرر باستعمال الماء، أو الخوف من زيادة المرض. ٢ – الصلاة في البيت ٣ – الصلاة في الإيماء، إن عجز عن الصلاة.
٣	الإكراه	١ – العفو عن التلفظ بكلمة الكفر مع اطمئنان القلب بالإيمان. ٢ – العفو عن من شرب الخمر مكرهًا.
٤	النسيان	١ – صحة صوم من شرب أو أكل ناسياً. ٢ – سقوط الإثم عم من فعل محظورات الإحرام ناسيًا
٥	الجهل	١ – إذا جهل الشفيع البيع فإنه يعذر بتأخر الشُّفْعة. ٢ – من أسلم ثم شرب الخمر جاهلًا فيدرأ عنه الحد لجهله
٦	العسر وعموم البلوى بشرط عدم تعارضه مع نص شرعي وإلا فلا اعتبار له.	١ – الصلاة مع وجود النجاسة اليسيرة المعفو عنها، كدم القروح، والدُّمَّل ونحوهما. ٢ – جواز مس الصبيان للمصحف دون طهارة لأجل التعلم.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

أقسام الرخصة

تنقسم الرخصة من حيث حكمها إلى خمسة أقسام؛ بيانها فيما يأتي:

	الحكم	الأمثلة
١	رخصة واجبة	التيمم للمريض، والأكل من الميتة للمضطر.
٢	رخصة مندوبة	قصر الصلاة الرباعية للمسافر.

٣	رخصة مباحة	إباحة السلم والإجارة.
٤	رخصة مكروهة	السفر لأجل أن يترخص بالفطر والقصر فقط، ليس له غرض إلا ذلك.
٥	رخصة الأولى تركها	كاحتمال الأذى فيمن يُكْره على التلفظ بكلمة الكفر بلسانه؛ فيجوز له أن يترخص، والأولى له الصبر والتحمل ولو بلغ الأمر إلى قتله؛ لأنه حال المرسلين عليهم الصلاة والسلام.

الفرق بين العزيمة والرخصة

تتفق العزيمة والرخصة بأن كُلًّا منهما قد ثبت بنص شرعي.

ويفترقان بأن العزيمة أصل الأحكام التكليفية، أما الرخصة فهي استثناء من هذا الأصل لأعذارٍ تبيح ذلك.

الفرق بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي

هناك عدة فروق بين الحكم الوضعي والحكم التكليفي يستطيع طالب العلم من خلالها أن يتعرف على المقصود من الخطاب الشرعي وهل يراد به الحكم التكليفي أو الوضعي، وسنذكر هنا أهمها:

جهة المقارنة	الحكم التكليفي	الحكم الوضعي
من حيث الخطاب	طلب أداء ما تقرر بالأسباب والشروط	خطاب إخبار وإعلام جعله الشارع علامة على حكمه
من حيث القدرة	يشترط فيه قدرة المكلف على فعل الشيء المكلف به	لا يشترط فيه قدرة المكلف، فقد يكون مقدورا للمكلف مثل ملك النصاب، وقد يكون غير مقدور كدلوك الشمس، الذي هو سبب لوجوب الصلاة
من حيث العلم	يشترط فيه أن يكون معلوماً للمكلف وأن يعلم أن هذا التكليف صادر من الله تعالى	لا يشترط فيه العلم، ولذلك يضمن النائم والناسي والساهي ما أتلفوه وإن كانوا لا يعلمون
من حيث التكليف	لا يتعلق إلا بالمكلف الذي توافرت فيه شروط التكليف	يتعلق بالمكلف وغير المكلف، ولذلك تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون – غير مكلف – إذا بلغ النصاب وحال عليه الحول

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

أركان الحكم

الركن الأول: الحاكم، وهو الله سبحانه وتعالى، والرسل مبلغون عن الله لا يثبتون أحكاما ابتداءً من عند أنفسهم، والمجتهدون مستكشفون لحكم الله لا مبتدئون له، كذلك وإن سموا حكاماً أو نسبت الأحكام إليهم، قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ﴾ [الرعد: ٤١]، وقال تعالى: ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ [الأنعام: ٥٧].

الركن الثاني: المحكوم فيه: وهو ما تعلق به خطاب الشارع أو هو الفعل المكلف به.

قال تعالى: ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٤٣]، أفاد إيجاب الزكاة وهذا الأمر تعلق بفعل المكلف الذي هو إيتاء الزكاة.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ ﴾ [المائدة: ٢]، أفاد إباحة الاصطياد بعد التحلل من الإحرام وهذا الأمر تعلق بفعل المكلف الذي هو الاصطياد.

وتكون التكاليف الشرعية لازمة للمكلف إذا اجتمع فيها وصفان:

الأول: أن يكون معلوماً للمكلف؛ فالجهل ينفي التكليف، فلو جهل إنسان كون الطمأنينة ركنًا من أركان الصلاة وكان يصلي زمانا بلا طمأنينة ثم علم هذا الحكم فإنه لا يطالب بقضاء ما صلاه بغير طمأنينة إلا صلاة لم يزل في وقتها، كما في حديث المسيء صلاته. (١)

الثاني: أن يكون مقدورا للمكلف، ليس خارجا عن طاقته وقدرته، وهذا حاصل في جميع تكاليف الإسلام فليس فيها فعل يستحيل امتثاله، قال الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ﴾، وثبت في صحيح مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «أن الله تعالى قال حين أنزل هذه الآيات: قد فعلت». (٢)

الركن الثالث: المحكوم عليه، وهو الشخص الذي تعلق به خطاب الشرع وهو المكلف، ولا يكون المرء مكلفًا إلا باجتماع شرطين فيه هما:

الأول: العقل.

الثاني: البلوغ.

---

(١) رواه البخاري برقم (٧٥٧)، ومسلم برقم (٣٩٧).

(٢) رواه مسلم برقم (١٢٦).

والدليل حديث علي ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «رُفِعَ القَلَمُ عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل».[1]

خلاصة الوحدة الثالثة عشرة: (الحكم الوضعي)

بعد أن أنهيت دراسة هذه الوحدة وتبين لك أهميتها في علم أصول الفقه؛ قم بالتعاون مع مجموعتك بصياغة مختصرة لأهم القواعد الأصولية التي يمكن استخلاصها من هذه الوحدة:

القاعدة الأولى: ينقسم الحكم الوضعي إلى عدة أقسام أشهرها ما يلي: ١-السبب. ٢- الشرط. ٣- المانع. ٤- الصحة. ٥-الفساد والبطلان. ٦- الرخصة. ٧- العزيمة.

القاعدة الثانية: .....

القاعدة الثالثة: سبب الرخصة: السفر / المرض/ الإكراه/ النسيان/ الجهل.

القاعدة الرابعة: العسر وعموم البلوى بشرط عدم تعارضه مع نص شرعي وإلا فلا اعتبار له.

القاعدة الخامسة: .....

القاعدة السادسة: أقسام الرخصة: رخصة واجبة/ رخصة مندوبة/ رخصة مباحة.

القاعدة السابعة: .....

القاعدة الثامنة: رخصة مكروهة/ رخصة الأولي تركها.

القاعدة التاسعة: .....

القاعدة العاشرة: الفرق بين الرخصة والعزيمة: أن العزيمة أصل الأحكام التكليفية، أما الرخصة: فهي استثناء من هذا الأصل لأعذار تبيح ذلك.

أركان الحكم: الحاكم وهو الله سبحانه وتعالى

المحكوم فيه: وهو الفعل المكلف به/ المحكوم فيه: المكلف

---

(١) رواه أحمد برقم (٩٤٠) وأبو داود برقم (٤٤٠٣) وهذا لفظه، والترمذي برقم (١٤٢٣)، وابن ماجه برقم (٢٠٤٢)، والنسائي في السنن الكبرى برقم (٧٣٠٧) وما بعده، وله عن علي ﷺ طرق بعضها مرفوع وبعضها موقوف.

	وجه الشبه	وجه الاختلاف
الشرط/ المانع	لا يلزم من وجوده وجود الحكم أو عدمه/ لا يلزم من عدمه وجود الحكم أو عدمه.	يلزم من عدمه عدم الحكم/ يلزم من وجوده وجود الحكم.
الشرط/ السبب	يلزم من عدمه عدم الحكم	لا يلزم من وجوده وجود الحكم/ يلزم من وجوده وجود الحكم.
الصحيح/ الفاسد	يتعلق بالعبادات والعقود	ما ترتب آثار فعله عليه/ ما لا ترتب آثار فعله عليه
العزيمة/ الرخصة	حكم ثابت بدليل شرعي	أصل الأحكام التكليفية/ استثناء من الأصل.

٢) الصحة : ما ترتب آثار فعله عليه في العبادات أو العقود. والفساد : ما لا تترتب آثار فعله عليه في العبادات أو العقود. تتعلق الصحة والفساد بأمرين: هما العبادات والعقود. فكل عبادة أديت امتثالا لأمر الشارع ، برأت بها الذمة وسقط بها الطلب ، فهي صحيحة ، وكل عبادة أديت على وجه غير موافق للشرع، فلا تبرأ بها الذمة ولا يسقط بها الطلب، فهي عبادة فاسدة . وكل عقير استوفي شروطه وانتفت موانعه ، فهو عقد صحيح ، وترتبت عليه آثار فعله . وكل عقلي غير مراع لشروطه وأركانه، مع وجود بعض موانع صحته، فهو عقد فاسد، لم تترتب عليه آثار فعله.

١ / قارن بذكر أوجه الشبه والخلاف بين كل مما يأتي :

أ- الشرط والمانع .

ب- الشرط والسبب .

ج- الصحيح والفاسد .

د- العزيمة والرخصة .

٢) العلاقة بين السبب والشرط والمانع: المانع: هو الذي يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدم وجود ولا عدم الذاته، وحينئذ فالمعتبر في المانع وجوده ، وفي الشرط عدمه، وفي السبب وجوده وعدمه ومثاله الزكاة ، فالسبب النصاب، والحول شرط، والدين مانع عند من يراه مانعًا.

٣) إن كلا من الحكم التكليفي والحكم الوضعي قسم من أقسام الحكم الشرعي، إلا أن بينهما فرقة حقيقية أو رئيسية وهو: أن الحكم التكليفي: هو خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير/ أما الحكم الوضعي: فهو وضع الله تعالى أشياء ونصبها علامة على إثبات حكم أو نفيه أو صحته أو فساده، أو كونه رخصة أو عزيمة.

٢ / من خلال دراستك لوحدة الحكم الوضعي : وضح العلاقة بين الصحة والفساد من جهة، وكل من السبب والشرط والمانع من جهة أخرى .

٣ / بعد معرفتك لنوعي الحكم الشرعي وانقسامه إلى تكليفي ووضعي ؛ استخرج الفرق الرئيس بين هذين القسمين .

٤ / صنف الأحكام الآتية إلى أحكام وضعية وتكليفية :

أ- الحنث في اليمين سبب لوجوب الكفارة . حكم وضعي.

ب- من حنث في يمينه وجبت عليه كفارة اليمين. حكم تكليفي

ج- لا يصح إخراج كفارة اليمين قبل وجود اليمين أصلاً . حكم وضعي.

د- الوضوء شرط لصحة الصلاة . حكم وضعي.

هـ- الحدث مانع من صحة الصلاة . حكم وضعي.

و- وضوء المحدث واجب قبل الصلاة . حكم شرعي.